السياسة العامة للتنمية الشبابية

سياسة استرشادية للعمل الشبابي

جدول المحتويات

01 التعريفات

02 كلمة افتتاحية

03 المقدمة

04 الأطر المؤسسية للتنمية الشبابية

05 عناصر السياسة الرئيسية

06 حوكمة تنفيذ السياسة

07 مراجعة السياسة

08 المراجع

01

التعريفات

التعريفات

يقصــد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذه الســياســة المعاني المبينة أمامها مالم يقتض الســياق خلاف ذلك:

1. **السياسة:** سياسة استرشادية للتنمية الشبابية
2. **الوزارة:** وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
3. **الإدارة:** الإدارة العامة للتنمية الشبابية
4. **الشباب:** الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و39 سنة وفق التعريف المعتمد في إستراتيجية التنمية الشبابية
5. **التنمية الشبابية:** نهج شامل يهدف إلى وتمكين الشباب من المشاركة الفاعلة والاندماج الإيجابي في المجتمع
6. **الأطر الشـبابية:** الكيانات والمنظمات والمجموعات الرسـمية وغير الرسـمية (كالأندية أو الملتقيات و غيرها من الأطر) التي تعمل مع الشباب ومن أجلهم
7. **العاملون مع الشباب:** الأفراد الذين يعملون بشكل مباشر مع الشباب أو في كيانات تؤثر على الشباب

02

كلمة افتتاحية

كلمة افتتاحية

كلمة معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

لا شك في أن الاستثمار في شباب المملكة العربية السعودية هو من أعظم الاستثمارات التي تسعى إليها حكومتنا الرشيدة، إدراكًا منها لأهمية هذه الفئة الحيوية في بناء مستقبل الوطن ورسم ملامحه. فالشباب هم القلب النابض للمجتمع، وهم الذين سيحملون راية التنمية والازدهار في مسيرتنا نحو تحقيق رؤية السعودية 2030.

ومن أجل تنمية الشباب السعودي ليكونوا من العناصر الفاعلة والمؤثرة في مختلف مجالات الحياة، لا بدّ لنا من ضمان بيئة مناسبة لتفعيل دور الشباب وزيادة مشاركتهم في تطوير المجتمع بما يساهم في تحقيق طموحاتهم.

وهنا تأتي أهمية السياسة التي تهدف إلى دعمهم وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في بناء الوطن.

03

المقدمة

المقدمة

يمثّل الشباب المحرّك الرئيسي للابتكار والتغيير في المجتمعات الحديثة، فهم الأكثر تأثيرًا على ديناميكيات المجتمع كما أنهم الأكثر قدرة على التكيف مع التطورات التقنية والاجتماعية. يتميز الشباب بطاقة إبداعية هائلة تفتح آفاقًا جديدة نحو التقدم، مما يجعل الاستثمار فيهم ضرورة حتمية لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. على الصعيد العالمي، يختلف تعريف الفئة العمرية للشباب من دولة إلى أخرى. وفقًا للأمم المتحدة، تتعد تعريفات فئة الشباب بين مختلف الكيانات التابعة لها، في حين تعتمد دول متقدمة أخرى، مثل سنغافورة، تعريفًا واسعاً يشمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عامًا. إضافة الى هونغ كونغ تتراوح أعمار الشباب بين 12 و39. أما المملكة العربية السعودية فتعتبر أن فئة الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا، وهم جزء لا يتجزأ من رؤية المملكة المستقبلية، مما يعكس التزامًا بتعزيز دورهم في التنمية المستدامة والمشاركة الفعالة في صناعة السياسات.

تهدف رؤية 2030 إلى تحويل المملكة إلى نموذج عالمي يحتذى به في مختلف المجالات، ويشكّل الشباب الركيزة الأساسية لهذا الطموح. وقد صرّح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز قائلًا: "أنتم استثمار المستقبل للوطن"، مشيرًا إلى أهمية تمكين الشباب كأحد أهم الموارد الوطنية. من جانبه، أكّد سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على أهمية الشباب بقوله: "ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعب طموح، معظمه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمان مستقبلها بعون الله... وبسواعد أبنائه، سيفاجئ هذا الوطن العالم من جديد". وتعكس هذه التصريحات الالتزام الراسخ لقيادة المملكة بتعزيز دور الشباب ودعمهم في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.
في العام 2024، تم إطلاق استراتيجية التنمية الشبابية، ثم تم تأسيس الإدارة العامة للتنمية الشبابية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مما يعكس التزام الوزارة نحو تمكين الانسان والمجتمع كجزء من التزامها لتحقيق مستقبل مزدهر ومستدام من خلال سياسات وتشريعات مرنة وفاعلة..

تأتي هذه السياسة تأكيدًا على حرص الوزارة على تقديم الدعم اللازم للشباب، بما يتيح لهم دفع عجلة التقدم ورسم معالم المستقبل. فالتنمية الشبابية ليست مجرد ركيزة في رؤية 2030، بل تمثّل محورًا استراتيجيًا يهدف إلى تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم لمواجهة التحديات العالمية والمحلية. وتشكّل هذه الجهود حجر الأساس لبناء مجتمع متماسك واقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، كما تسهم في تعزيز قدرة الشباب على المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة، مما يضمن تحقيق طموحاتهم وطموحات الوطن.

04

الإطار المؤسسي للتنمية الشبابية

الإطار المؤسسي للتنمية الشبابية

في بداية العام 2024، قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتأسيس الإدارة العامة للتنمية الشبابية بهدف تعزيز الفرص والخيارات المتاحة للشباب بما يعظّم اهتماماتهم وقدراتهم، وذلك من خلال:

- وضع الخطط والبرامج لتنمية الشباب وقياس أثرها
- تحديد التشريعات والسياسات المرتبطة بالتنمية الشبابية
- رفع الوعي حول مواضيع التنمية الشبابية
- تحفيز القطاعات المعنية لتخصيص برامج ومبادرات موجهة للشباب بما يتوافق مع أهداف التنمية الوطنية وبالتنسيق مع الجهات المعنية
- اجراء بحوث ودراسات في مواضيع ومجالات التنمية الشبابية

وبناء على دور الإدارة، تم تحديد رؤية مستقبلية للتنمية الشبابية: ثروة شبابية طموحة مؤثرة محليًا وعالميًا

05

عناصر السياسة الرئيسية

أهداف السياسة

انطلقت السياسة من استراتيجية التنمية الشبابية التي تم تصميمها على مستوى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والتي تقوم على الاستفادة من الشباب كثروة يمكن أن تؤثر محلياً أو عالمياً على عدة مجالات، وقد حددت الاستراتيجية عدد من الركائز:

- اسناد شؤون تنمية الشباب الى إدارة مختصّة والعمل على تقليص الفجوات التشريعية وتشجيع نشر الأبحاث الفكرية التي تتناول موضوعات الشباب وبناء مؤشر يقيس أداء المملكة
- دعم الأطر الشبابية كالمنظمات والكيانات والمشروعات الشبابية بالإضافة الى العاملين في مجال التنمية الشبابية لتوفير منظومة شبابية قادرة ومتمكّنة مادياً وتقنياً
- تحسين جودة حياة الشباب من خلال بيئات حاضنة وممكنة تعزز الأمن، والسلام، والعدالة، والتماسك الاجتماعي
- ترسيخ الهوية الوطنية والقيم الدينية والاجتماعية عند الشباب وتعزيز دورهم من خلال زيادة مشاركتهم المجتمعية والاقتصادية

تركّز السياسة على تمكين الشباب وتعزيز مساهمتهم الفاعلة في التنمية الوطنية . فتضع إطارًا استراتيجيًا واضحًا يتطرق إلى التحديات والطموحات الرئيسية في قطاع التنمية الاجتماعية.

وتهدف السياسة بشكل خاص إلى:

- تحديد مخطط استراتيجي لتنمية الشباب، بما يضمن التوافق مع الأولويات الوطنية
- توحيد الجهود المعنية في منظومة تنمية الشباب لضمان التنسيق والفعالية في العمل على تحقيق الأهداف المشتركة
- رفع الوعي العام وإعادة تشكيل التصورات حول تحديات الشباب وطموحاتهم لتقديم الدعم وتعزيز المشاركة المجتمعية

المبادئ التوجيهية

توفّر المبادئ التوجيهية إطارًا واضــحًا تكون فيه احتياجات الشــباب وســلامتهم وتطويرهم على رأس الأولويات. فمن خلال إشراك الشباب وتوفير بيئة داعمة وممكنة لهم، نهدف إلى تنمية جيل قادر على التأثير الإيجابي في المجتمع.

- **إعطاء الأولوية لأصوات الشباب:** التفاعل النشط مع احتياجات الشباب وطموحاتهم والاستجابة لها
- **ضمان بيئة آمنة وداعمة:** توفير مساحات مطمئنة وحاضنة تعزز رفاهية الشباب
- **تمكين النمو:** مساعدة الشباب على إدراك إمكانياتهم من خلال تزويدهم بالدعم والفرص

مجالات تركيز وتدابير السياسة

تعتبر السياسة سياسة استرشادية تساهم في دعم تنفيذ تدابير مختصة بالتنمية الشبابية ومن المتوقع أن يتم تنفيذ تدابيرها بالتنسيق مع الجهات المعنية وبما يراعي الأنظمة والتشريعات الحالية.

الانتماء الوطني والقِيم الدينية والاجتماعية

يحظى الشباب السعودي بفرص واسعة للتفاعل مع ثقافات متعددة، مما يعزز انفتاحهم على العالم. ويشكل هذا التنوع الثقافي فرصة لتعزيز الهوية الوطنية وترسيخ القِيم الدينية والاجتماعية، من خلال ربط الشباب بجذورهم الثقافية والاجتماعية بطريقة ديناميكية ومتجددة. ويساعد هذا النهج في تمكينهم من الحفاظ على التراث الوطني، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والاستفادة من التغيرات المجتمعية السريعة بمرونة، مع التمسك بهويتهم وقِيمهم.

الانتماء الوطني والثقافة السعودية

تعزيز الهوية والثقافة الوطنية بين الشباب من أجل المحافظة على التراث، وغرس شعور الاعتزاز بالوطن، وتعزيز التماسك المجتمعي حرصًا على استدامة القِيم المشتركة والوحدة المجتمعية والمساهمة في نشرها في المجتمعات الاخرى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إبرام شراكات لدمج البرامج التعليمية الثقافية والوطنية في المناهج الدراسية بما يشمل العادات والأعراف والموروث الشعبي
- تنظيم فعاليات وطنية وثقافية في جميع مناطق المملكة
- إطلاق حملات توعوية حول الثقافة السعودية على منصات التواصل الاجتماعي

القِيم الدينية والاجتماعية

ترسيخ القِيم الدينية والاجتماعية في الشباب لتنشئة جيل يتحلى بالأخلاق والمسؤولية وتربطه جذور قوية بتراثه، بما يعزز الولاء تجاه الوطن والمسؤولية المجتمعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع معايير للمؤسسات العامة والخاصة وغير الربحية تتعلق بتعزيز القِيم الدينية والاجتماعية في بيئة عملها
- دمج البرامج الدينية والاجتماعية في المناهج الدراسية
- تأهيل الأسر والمعلمين لتمكينهم من غرس هذه القِيم لدى الشباب
- تنظيم فعاليات دينية واجتماعية بالشراكة مع مختلف الجهات في جميع مناطق المملكة
- إطلاق حملات توعوية حول أفضل الممارسات لملء وقت فراغ الشباب بأنشطة تدعم تطورهم الشخصي

الحماية والسلامة الاجتماعية

تتوسع آفاق الشباب في المملكة في ظل البيئة الرقمية والمجتمعية المتسارعة التطور، مما يستدعي تعزيز آليات الحماية لضمان بيئة آمنة وداعمة. وانسجامًا مع رؤية السعودية 2030، يشكّل تعزيز السلامة الاجتماعية فرصة لحماية الشباب من الإساءة والتنمر والمحتوى المضلل، إضافةً إلى الحد من الوصم الاجتماعي. ويسهم ذلك في بناء مجتمع أكثر شمولًا وأمانًا، حيث يتمتع الشباب بالثقة والقدرة على التفاعل الإيجابي.

الحماية من العنف

إنشاء بيئات آمنة وحاضنة تساهم في بناء مجتمع أكثر سلامة ويحد من الإساءة الجسدية والنفسية وتعزز الصمود الاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع إطار تنظيمي فعّال لحماية الشباب من الإساءة انطلاقا من الأنظمة الموجودة حالياً كنظام حماية الطفل ونظام الحماية من الإيذاء
- وتنظيم حملات توعوية تساعد الأفراد على رصد حالات الإساءة والإبلاغ عنها
- إطلاق مبادرات للوقاية والاستجابة بهدف تقديم الدعم الفوري للفئات المتضررة

الحماية من التمييز والتنمر

حماية الشباب من كافة أشكال التمييز والتنمر والوصم الاجتماعي لبناء مجتمع شامل وداعم لجميع أفراده، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويدعم التقدم الوطني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تنظيم ورش عمل للمعلمين وأصحاب العمل وقادة المجتمع لتزويدهم بالمهارات اللازمة لدعم الشباب
- إطلاق حملات توعوية تسلّط الضوء على الآثار السلبية للتمييز والتنمر وأهمية الشمولية
- إنشاء مجموعات دعم توفّر مساحات آمنة للشباب لتبادل التجارب وتعزيز قدرتهم على التعامل مع حالات الوصم

السلامة الرقمية

مع ازدياد الاعتماد على الحلول الرقمية والأنظمة الذكية، تزداد الحاجة إلى تعزيز أمن الشباب في الفضاء الإلكتروني لتمكينهم من التفاعل بوعي وأمان. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي لوضع إرشادات للمحتوى المناسب للفئات العمرية واعتماد آليات إبلاغ شفافة بما يتماشى مع أنظمة الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية
- تطبيق تشريعات وسياسات لمراقبة المحتوى وتصفيته من المواد غير الملائمة
- إطلاق حملات تثقيفية موجهة إلى المعلمين وأصحاب العمل وقادة المجتمع لزيادة الوعي بالمخاطر الرقمية

العدالة الاجتماعية

تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تعزيز تكافؤ الفرص بين الشباب في التعليم والتوظيف والأنشطة الترفيهية، بغض النظر عن الجنس أو الموقع أو الظروف الخاصة. ويُعدّ تمكين الشباب بمختلف فئاتهم ركيزة أساسية لبناء مجتمع أكثر شمولية وتناغمًا، وذلك من خلال الحد من العوائق التي تحول دون إطلاق إمكاناتهم الكاملة والدفع بعجلة النمو والازدهار الاقتصادي المستدام.

الفرص العادلة للشباب خارج المناطق الحضرية

تمكين الشباب خارج المناطق الحضرية من خلال ضمان الوصول العادل إلى الفرص والخدمات، وهو أمر أساسي للحدّ من التفاوتات بين المناطق، وتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة في جميع أنحاء المملكة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إبرام شراكات مع الجهات المعنية لتوفير فرص وظيفية وتعليمية وترفيهية تتناسب مع احتياجات كل منطقة
- تقديم الإرشاد المهني والتعليمي للشباب خارج المناطق الحضرية، بما يعزز وصولهم إلى خدمات عالية الجودة
- العمل على أطر تنظيمية تساهم في توفير فرص عمل مرنة

تكافؤ الفرص بين الجنسَين

تمكين الشباب من الجنسَين من الوصول إلى الفرص المتكافئة التي تتناسب مع إمكانيتهم واحتياجاتهم مما يعزز بناء مجتمع أكثر ترابطًا وحيوية وتقدمًا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع تشريعات وسياسات تعزز تكافؤ الفرص في كلٍّ من القطاع العام والخاص وغير الربحي
- تنظيم حملات توعوية للتصدي للصور النمطية المرتبطة بالشباب من الجنسَين
- توفير تدريب لأصحاب العمل لتمكينهم من مراعاة احتياجات المرأة في بيئة العمل

فرص عادلة للشباب ذوي الإعاقة

تمكين الشباب ذوي الإعاقة ضروري لبناء مجتمع أكثر شمولًا، ويساهم تكافؤ الفرص في تطوير إمكانياتهم وتعزيز دورهم في نمو المملكة وازدهارها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تحسين البنية التحتية والمرافق واستثمار الأنظمة واللوائح القائمة لضمان وصولهم العادل إلى جميع الخدمات والفرص
- تبسيط إجراءات الوصول إلى خدمات دعم الإعاقة من خلال عمليات شفافة وسهلة تتيح للأسر والشباب الاستفادة منها
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات المعنية لوضع برامج تعليمية ومهنية متخصصة تدعم اندماجهم الأكاديمي والوظيفي

فرص عادلة للشباب المعرضين للخطر

تمكين الشباب المعرضين للخطر من الأحداث والمدمنين والمعرضين للخطر النفسي الذي يؤثر على أفكارهم، حرصًا على تمكينهم أو إعادة تأهيلهم من أجل بناء مجتمعات أكثر أمانًا ومرونة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تطبيق تشريعات تضمن فرصًا عادلة لهؤلاء الشباب
- تعزيز قدرت الشباب على الاستفادة من برامج إعادة التأهيل لتسهيل تعافيهم واندماجهم وضمان مساهمتهم الإيجابية في المجتمع

المشاركة المجتمعية

ساهمت رؤية السعودية 2030 في تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع عن طريق تشجيعهم على الانخراط في الأنشطة التطوعية والترفيهية، ما يسهم في تنمية حس المسؤولية الاجتماعية لديهم، كما يضع في متناولهم مهارات متقدمة تعزز تطورهم الشخصي في مختلف جوانب الحياة، وتدعمهم في ابتكار حلول مستدامة لأكثر التحديات إلحاحًا في المجتمع، ما ينعكس إيجابًا على التماسك الاجتماعي والتنمية الوطنية.

التطوع

العمل التطوعي ركيزة أساسية في تمكين الشباب، إذ يساعد في تعزيز مهاراتهم القيادية، ومسؤوليتهم الاجتماعية، وحسّ التعاطف لديهم، إضافةً إلى دورهم في معالجة التحديات المحلية لبناء مجتمع أكثر تماسكًا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إبرام شراكات مع الجهات المعنية لوضع مناهج التطوع الاحترافي، مما يعزز ثقافة مجتمعية قائمة على المشاركة والخدمة
- إطلاق حملات توعوية تسلّط الضوء على فوائد العمل التطوعي، مدعومة بتقديم حوافز مثل الشهادات والمِنح الدراسية

بيئات ومساحات شبابية

توفير بيئات ومساحات مخصصة للشباب لتعزيز الترابط الاجتماعي والتعبير الإبداعي، مما يسهم في تحسين رفاههم وزيادة مشاركتهم المجتمعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع معايير لإنشاء بيئات آمنة وداعمة، وإبرام شراكات لتمويلها واستدامتها
- رفع الوعي حول المساحات المتاحة والخدمات المقدمة فيها

الجمعيات الشبابية

التشجيع على إنشاء الجمعيات الشبابية والحفاظ على دورها لتمكين الشباب من اكتساب المهارات والمساهمة المستدامة في تنمية مجتمعاتهم. وتوفّر هذه الجمعيات فرصًا للمشاركة الهادفة وإحداث تأثير اجتماعي إيجابي طويل الأمد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- رفع وعي المجتمع بأهمية الجمعيات الشبابية ودورها في التنمية المجتمعية
- تقديم إرشادات لتأسيس واستدامة الجمعيات الشبابية، وتوضيح إجراءات الحصول على دعم صندوق دعم الجمعيات
- تسهيل الشراكات مع الجهات المعنية لضمان استمراريتها وتعزيز أثرها

العاملون مع الشباب

تمكين العاملين مع الشباب وتطوير مهاراتهم لتحسين جودة الخدمات المقدمة ودعم مساراتهم المهنية، مما يضمن تأثيرًا إيجابيًا ومستدامًا على الشباب والمجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع معايير مهنية وتقنية للعاملين مع الشباب لرفع مستوى الخدمة في القطاع
- تقييم قدرات العاملين مع الشباب لتحديد النقص في المهارات
- إبرام شراكات لإعداد برامج تدريبية وتأهيلية وأكاديمية متخصصة وتنفيذها
- رفع الوعي بالبرامج بهدف تعزيز التطور المهني للعاملين مع الشباب

المشاركة في صنع السياسات والتعبير عن رأي الشباب

تشهد المملكة ارتفاعًا في المشاركة الفعالة للشباب في صنع السياسات ضمن الأطر النظامية المعتمدة، بما يتماشى مع رؤيتها الهادفة إلى تمكين جيل الشباب القادم الذي يشكل غالبية السكان، ويسهم في دفع عجلة التنمية الوطنية. وبالتالي، تسعى الوزارة إلى زيادة فعالية مشاركة الشباب في التعبير عن آرائهم وصياغة السياسات التي تؤثر على حياتهم، بما يضمن بناء مجتمع أكثر شمولًا، ووعيًا، ومسؤولية .

صوت الشباب

تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في إبداء أراءهم، مما يعزز دورهم في صياغة السياسات التي تؤثر على مستقبلهم، ويسهم في تنمية مهاراتهم القيادية وتعزيز اشراكهم بما يضمن حوكمة أكثر شمولًا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع تشريعات تضمن إشراك الشباب في عمليات صياغة السياسات
- تدريب الشباب لضمان مشاركتهم الفعالة في التعبير عن آرائهم
- تنظيم فعاليات لتعزيز الحوار بين الشباب والقادة وصناع القرار
- إطلاق حملات توعوية تبرز أهمية مشاركة الشباب في صنع المستقبل

المجالس الشبابية في القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي

يعزز إنشاء مجالس شبابية في مختلف القطاعات المشاركة الفعالة للشباب في إبداء آرائهم حيث توفر المجالس منصة تجمع الشباب وتمكنهم من مناقشة أهم القضايا التي تشغلهم، وأبرز التغييرات التي يسعون إلى إحداثها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إنشاء مجالس شبابية في القطاع العام والخاص وغير الربحي وفق آليات التي تحددها الإدارة العامة للتنمية الشبابية
- وضع تشريعات وسياسات تضمن إشراك المجالس الشبابية في إبداء آرائهم
- رفع وعي الشباب بالمجالس الشبابية وأهمية المشاركة فيها

06

حوكمة تنفيذ السياسة الشبابية: الأدوار المؤسسية واليات التنسيق والتكامل

حوكمة تنفيذ السياسة الشبابية: الأدوار المؤسسية واليات التنسيق والتكامل

نظرًا لتعدد الجهات المعنية بتنمية الشباب وتداخل أدوارها، تعتمد هذه السياسة على آليات واضحة لتوجيه وتنسيق وتمكين الجهات الفاعلة في كلٍّ من القطاع العام والخاص وغير الربحي. وتستند السياسة العامة للتنمية الشبابية في المملكة العربية السعودية إلى خمس مجموعات رئيسية تعمل بشكل متكامل لدعم الشباب، وتعزيز دورهم في التنمية المستدامة، وتحقيق رؤية السعودية 2030:

- **جهات توجيه القطاع:** تركّز على وضع السياسات والاستراتيجيات التي تقود جهود قطاع الشباب نحو تحقيق التنمية الشاملة والتكامل مع أهداف المملكة
- **جهات تنسيق الجهود:** تُعنى بالتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان توجيه الموارد والأنشطة بكفاءة
- **جهات تمكين القطاع:** تعمل على تطوير قدرات المؤسسات العامة والخاصة لتقديم الدعم اللازم للشباب من خلال تدريبهم وتأهيلهم
- **جهات تفعيل القطاع:** تحرص على تنفيذ البرامج والمبادرات من خلال تعزيز الشراكات بين مختلف القطاعات لتحقيق أثر ملموس
- **المستفيدون (الشباب):** يساهمون في تنفيذ البرامج والمبادرات ويساهمون في نشر الوعي عن السياسة ومنافعها

07

مراجعة السياسة

مراجعة السياسة

من الضــروري إجراء مراجعة دورية لوثيقة الســياســة من أجل تعزيز فعاليتها وضــمان توافقها المســتمر مع أفضــل الممارســات العالمية في مجال التنمية الشــبابية. ولا بدّ من مراعاة مداخلات الجهات المعنية في المراجعة لتحليل التحديات التي تواجهها والاستفادة من الخبرات المكتسبة في إعداد وتنفيذ سياسات تنمية الشباب.

وبناءً على ذلك، تتولى الإدارة مراجعة السياسة كل سنتَين وفقًا لما يلي:

- تقارير دورية التي تصدرها الإدارة العامة للتنمية الشبابية
- تقارير دورية التي تستلمها الإدارة العامة للتنمية الشبابية من كافة الجهات المعنية
- استطلاعات الرأي للشباب والجهات الشريكة المعنية في مجال التنمية الشبابية
- نتائج الدراسات التحليلية التي تجريها الوزارة والجهات الشريكة المعنية في مجال التنمية الشبابية

08

المراجع

الإطار القانوني المتعلق بالتنمية الشبابية

توجد العديد من الأدوات التشريعية التي تشير إلى فئة شبابية معينة أو الفئة العمرية للشباب. وتأتي هذه الأنظمة في سياقات مختلفة تشمل الحماية والإعلام والأحداث وحقوق ذوي الإعاقة، ويسهم كل منها في توفير بيئة حاضنة للشباب.

ومن أبرز هذه الأنظمة:

نظام الحماية من الإيذاء لعام 1434هـ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/52) بتاريخ 1434/11/15ه، والذي تنص المادة (7) منه على أن "تباشر الوزارة فور تلقّيها بلاغًا عن حالة إيذاء - بعد توثيق البلاغ وإجراء تقويم للحالة - باتخاذ أيٍّ من الإجراءات التالية":

- اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لمن تعرّض للإيذاء، وإجراء التقويم الطبي للحالة إذا تطلّب الأمر ذلك
- اتخاذ الترتيبات اللازمة للحيلولة دون استمرار الإيذاء أو تكراره
- توفير التوجيه والإرشاد الأسري والاجتماعي لأطراف الحالة إذا قدرت الوزارة إمكان الاكتفاء بمعالجة الحالة في إطارها الأسري
- استدعاء أيٍّ من أطراف الحالة أو أي من أقاربهم أو من له علاقة؛ للاستماع إلى أقواله وإفادته وتوثيقها، واتخاذ الإجراءات والتعهدات اللازمة التي تكفل الحماية اللازمة والكافية لمن تعرض للإيذاء
- العمل على إخضاع من يلزم من أطراف الحالة إلى علاج نفسي أو برامج تأهيل بما يلائم كل حالة

تم إضافة فقرة رقم (6) في المادة السابعة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/72) وتاريخ 1443/08/06هـ، وحددت التالي: " تمكين من تعرض للإيذاء أو من يمثله من دخول مقر اقامته والحصول على أوراقه الثبوتية وأخذ ممتلكاته الشخصية".

علاوة على ذلك، تنص المادة (8) من النظام على أنه في حال ظهور خطورة الحالة أو تشكيلها تهديدًا على حياة الضحية، يتعين على الوزارة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بما يتناسب مع الحالة، بما في ذلك:

- إبلاغ الحاكم الإداري أو الجهات الأمنية المعنية لضمان سلامة من تعرّض للإيذاء، ونقل الضحية أو المعتدي إلى مكان الإيواء المناسب حتى زوال الخطر
- تمكين من تعرّض للإيذاء من دخول مقر إقامته، والحصول على أوراقه الثبوتية، وأخذ ممتلكاته الشخصية

السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية لعام 1402هـ، والتي تهدف إلى توجيه الإعلام بما يخدم المجتمع، مع اهتمام خاص بالشباب نظرًا لأهمية هذه المرحلة في حياتهم. وتنص المادة (11) على ما يلي: "يرعى الإعلام السعودي الشباب رعاية خاصة تنبثق من الإدراك الواعي للمرحلة الخطيرة التي يمرّون بها ابتداءً من سن المراهقة إلى بلوغ سن الرشد. وتخصص لهم البرامج المدروسة التي تعالج مشكلاتهم وتلبّي حاجاتهم وتصونهم من كل انحراف، وتُعدّهم إعدادًا سليمًا قويًا في الدين والخلق والسلوك.

نظام الأحداث لعام 1439هـ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/113) بتاريخ 1439/11/19ه، والذي يتضمن عدة مواد ذات صلة بالشباب، مع التركيز على ضمان التعامل معهم بما يتناسب مع أوضاعهم وحقوقهم. على سبيل المثال، تنص المادة (4) على ضرورة أن تتم إجراءات ضبط بلاغات الأحداث وسماع الشهود في أماكن مناسبة بحضور ولي الأمر أو من يقوم مقامه، على أن يقتصر حضور الحدث على الضرورة. كما تتناول المادة (5) كيفية التعامل مع الحدث عند القبض عليه، سواء أفي حالات التلبس أو غيرها، مع إلزامية حضور ولي الأمر أو مندوب من الدار بما يمنع الخلوة أو الانفراد به. أما المادة (17)، فتنص على أنه: "إذا أتم الحدث (الثامنة عشرة) من عمره قبل انتهاء مدة الإيداع المحكوم بها عليه، فينقل إلى السجن لإتمام المدة الباقية، إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها -أو بناءً على طلب من له مصلحة- غير ذلك.

نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 1445هـ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/27) بتاريخ 1445/2/11ه، والذي تنص المادة (2) منه على ما يلي: "يهدف النظام إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على جميع الخدمات أسوةً بغيرهم، ويؤكد على المبادئ الأساسية الآتية:

- عدم التمييز على أساس الإعاقة، وتكافؤ الفرص
- توفر متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية
- شمول التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والأنشطة والبرامج والخطط والتصاميم الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم وفق الأحكام المنظمة لذلك
- أن تكون لمن بلغ سن الرشد من الأشخاص ذوي الإعاقة أهلية مباشرة التصرفات النظامية ما لم تمنعه إعاقته من ذلك وفق ما تقرره الأحكام النظامية ذات الصلة
- اعتماد طرق بديلة ومناسبة للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل التواصل اللفظي أو المكتوب أو لغة الإشارة أو غيرها
- تدريب الكوادر المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الجهات على طرق التعامل والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي بحقوقهم

نظام العمل التطوعي لعام 1441هـ، والذي يعرّف المتطوع في المادة (1) بأنه "كل من يقدم عملًا تطوعيًا، من دون اشتراط مقابل مادي أو معنوي." ويهدف النظام في المادة (2) إلى":

- نشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته
- تنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتحديد حقوقهم وواجباتهم
- تعزيز قِيم الانتماء الوطني والعمل الإنساني والمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع ومؤسساته
- تنمية قدرات المتطوعين وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية